

اجتماع مائدة مستديرة حول المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط

27 يونيو 2016م

المجلس المصري للشئون الخارجية، القاهرة

الآراء الواردة في هذه الورشة تعبر
عن وجهة نظر أصحابها ولا تعبر
بالضرورة عن وجهة نظر المجلس
المصري للشئون الخارجية

الموضوع
تقرير اجتماع المائدة المستديرة حول المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط
الجلسة الافتتاحية ▪ السفير منير زهران
الجلسة الأولى - تقييم عام للوضع السياسي الحالي لعملية السلام. ▪ السفير سيد أبو زيد عمر
تعليقات الجلسة الأولى
الجلسة الثانية - المؤتمر الدولي وعملية السلام (المبادرة الفرنسية). ▪ السفير ياسر عثمان
تعليقات الجلسة الثانية
الجلسة الثالثة - المواقف الإقليمية والدولية تجاه المؤتمر. ▪ السفير د.بركات الفرا ▪ جيلان جبر ▪ اللواء محمد إبراهيم ▪ السفير طارق القوني ▪ السفير حازم أبو شنب ▪ د.جمال يوسف ▪ السفير د.عزت سعد
تعليقات الجلسة الثالثة
الخلاصة والتوصيات
ملحق (1) اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني - القاهرة 12 - 5 - 2011م

اجتماع مائدة مستديرة حول المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط

الجلسة الافتتاحية

عقد المجلس المصري للشؤون الخارجية بمقر المجلس بتاريخ 27 يونيو 2016م مائدة مستديرة لمناقشة المبادرة الفرنسية بشأن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط والمواقف الإقليمية والدولية من نتائج الاجتماع الذي عقد بباريس في 3 يونيو 2016م في هذا الشأن، وقد تم معالجة هذا الموضوع من خلال ثلاث جلسات. تناولت الجلسة الأولى تقييم عام للوضع السياسي الحالي لعملية السلام. ونوقش في الجلسة الثانية المؤتمر الدولي وعملية السلام. وفي الجلسة الثالثة تم استعراض المواقف الإقليمية والدولية تجاه المؤتمر الدولي. وانتهت المائدة المستديرة بمجموعة من الخلاصات والتوصيات.

افتتح السفير د. منير زهران -رئيس المجلس - المائدة المستديرة بكلمة أكد خلالها على أن اجتماع باريس سبقته عدة مؤتمرات بدءاً من مؤتمر جنيف المنعقد في ديسمبر 1977م بعد حرب أكتوبر وصولاً لمؤتمر كامب ديفيد، والذي انتهى بتوقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية عام 1979م، وأعقب ذلك مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر عام 1991م. وأضاف أن هناك مبادرة للتسوية في الشرق الأوسط، أطلقها الرئيس السيسي الشهر الماضي وأيدها المجلس المصري للشؤون الخارجية، مشيراً الى أنه لا نجاح لتلك المبادرة إلا بتوافر عنصرين رئيسيين هما: (وقف الاستيطان) و(إتمام المصالحة الفلسطينية)، وأوضح أن أي مؤتمر للسلام لابد أن تكون له مرجعيات، مشدداً على أن أولى تلك المرجعيات هو قرار 181 (الخاص بمشروع تقسيم فلسطين) وقرار 194 (الخاص باللاجئين)، بالإضافة الى المبادرة العربية للسلام ومبدأ حل الدولتين.

واختتم حديثه، بضرورة أن تستند التسوية على هذه القرارات وأن تلتزم إسرائيل بخطوط 4 يونيو 1967م وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وحق العودة وإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة.

الجلسة الأولى

تقييم عام للوضع السياسي الحالي لعملية السلام

السفير سيد أبو زيد عمر - عضو المجلس

أشار سيادته الى أن المبادرة الفرنسية⁽¹⁾ تعتبر نقطة ضوء في هذا الظلام المحيط بعملية السلام في ظل محددات محلية وإقليمية ودولية.

فالوضع الفلسطيني الحالي خاصة الوضع الداخلي يعبر عن الرغبة في تكريس الحصار والانقسام الجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية، وتنامي حدة المصادمات بين المستوطنين والفلسطينيين وهو ما يندرج بإمكانية تحوله لصراع ديني أو عرقي - أي صراع عربي/ يهودي لا يقتصر فقط على الأراضي الفلسطينية المحتلة وإنما يمتد لداخل إسرائيل خاصة في ظل تصاعد التوتر مع عرب إسرائيل. وعلى الساحة الفلسطينية لا يزال الانقسام بين حركتي فتح وحماس مع فشل جميع جلسات التفاوض. بالإضافة إلى وجود بوادر للصراع على الرئاسة الفلسطينية في ظل ترقب حذر لفترة مابعد أبو مازن وتزايد الضغوط المتراكمة مما يهدد بإنهيار السلطة الفلسطينية.

أما على الساحة الإسرائيلية، يلاحظ جنوح السياسة الإسرائيلية تجاه اليمين المتطرف خاصة بعد ضم ليرمان للحكومة -كوزير للدفاع، وتساعد التحذيرات من المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من تنامي نزعة التطرف والفاشية في المجتمع الإسرائيلي. وفي هذا السياق جاء رفض إسرائيل للمبادرة الفرنسية قطعياً كونها تتم على أساس المبادرة العربية الصادرة عن قمة بيروت 2002 ، وإصرارها على ان تتم المفاوضات بصورة ثنائية.

بينما نجد في الوضع العربي تراجعاً للإهتمام بالقضية خاصة في ظل تفاقم الصراعات والأزمات، وإنكفاء الدول العربية على نفسها وإنشغالها بقضاياها الداخلية وتفاقم الخلل الاستراتيجي بين العرب وإسرائيل، في ظل مجمل ما يشهده العالم العربي من تحولات.

وعن الوضع الإقليمي فهناك احتمالات لانعكاس الاتفاق النووي الإيراني على الأوضاع خاصة مع ما قد يصاحبه من تنامي نفوذ طهران وتزايد دعمها للفصائل الرافضة لعملية اوسلو من فصائل الجهاد وهو

⁽¹⁾ طُرحت المبادرة الفرنسية التي أعلن عنها وزير الخارجية الفرنسي، لوران فابيوس، خلال جولته في المنطقة، لاستئناف المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية. وتنص المبادرة على الآتي:

- (1) العودة إلى حدود عام 1967 بين "إسرائيل" والدولة الفلسطينية المستقبلية، وأن تكون القدس عاصمة للدولتين.
- (2) تحديد مدة عامين حداً أقصى أمام المفاوضات للتوصل إلى اتفاق نهائي.
- (3) مواكبة دولية لعملية السلام، مع ترك المفاوضات لـ"إسرائيل" والفلسطينيين.
- (4) المبادرة ليست لصنع السلام، ولكن دفع هذه الأطراف نفسها لتصنع السلام.
- (5) رعاية المفاوضات من قبل مجموعة دعم دولية تضم دولاً عربية والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بمجلس الأمن الدولي.

وأرفق الإعلان عن المبادرة بتحذير فابيوس من أن استمرار الجمود يهدد بتأجيج الصراع، وحث الجانبين على العودة إلى المفاوضات سريعاً. (المحرر)

ما يؤدي إلى تعقد الأوضاع في المنطقة. هذا فضلاً عن تزايد الدور التركي في قطاع غزة نتيجة لاتفاق التطبيع مع إسرائيل، بما يزيد من حالة التمزق في الداخل الفلسطيني. جدير بالذكر أن الاتفاق ينص على نقل تركيا مواد وبضائع إلى قطاع غزة عبر ميناء أشدود، وبناء محطة لتوليد الكهرباء في غزة ومستشفى ومنشأة لتحلية المياه.

وبخصوص الوضع الدولي فإن المبادرة الفرنسية تعد بمثابة إعادة إحياء للجهود الدولية للتعامل مع القضية الفلسطينية لتتصدر الأجندة الدولية من جديد، في الوقت الذي تتراجع فيه إدارة اوباما عن الانخراط في عملية السلام وهو ما ظهر في فتور الموقف الأمريكي من المبادرة والتلويح المستمر باستخدام الفيتو في حالة طرح قرار دولي في مجلس الأمن حول القضية الفلسطينية، هذا فضلاً عن سيولة الوضع الدولي في ظل ضعف الاتحاد الأوروبي كلاعب مؤثر، وتجدد الحرب الباردة في ظل تقاوم المواجهة بين الولايات المتحدة وروسيا واستمرار الصين في سياستها الداعمة للطرف الفلسطيني ولكن دون إحداث تأثير فعال على مجريات الأوضاع بالنسبة لمسار عملية السلام بوجه عام.

وعلى صعيد التحرك المصري، أكد أنه اتساقاً مع الموقف الواضح الذي اتخذته الرئيس السيسي مؤخراً حيث أعاد القضية الفلسطينية الى صدارة الأجندة العربية والدولية ولاقى ترحيباً واضحاً في الداخل الإسرائيلي، وعليه فهناك مجال للتفكير في تحرك مصري يستند على المحاور التالية:

* استمرار الدور المصري باعتباره الراعي الرسمي للمصالحة الفلسطينية ولا بد من وضع شروط للتعامل مع حركة حماس وتوقف الحركة ومؤيديها عن مجمل الأعمال العدائية ضد مصر ، وفك علاقتهم مع جماعة الإخوان ، وإتخاذ موقف أكثر إيجابية تجاه ملف المصالحة بما يضمن إعادة اللحمة للصف الفلسطيني .

* مواصلة مصر لدورها التاريخي في دعم عملية السلام العربي الإسرائيلي بوجه عام والقضية الفلسطينية بوجه خاص، استناداً للمرجعيات العربية والدولية المتفق عليها (إقامة الدولة الفلسطينية على كامل الأراضي التي احتلت عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وإنسحاب إسرائيل من هضبة الجولان السورية ومزارع شبعا وكفر شربا في لبنان).

* تفعيل الدور المصري في اللجنة الخماسية للجامعة العربية المعنية بعملية السلام ، وهو ما يتطلب تنسيقاً أوثق مع الجانب الفرنسي في إطار المبادرة المطرحة ووجود مصر كعضو غير دائم في مجلس الأمن مما سيساعد على تحريك هذا الاقتراح.

تعليقات الجلسة الأولى

السفير محمد أنيس سالم

أكد سيادته أن المبادرة الفرنسية تبدو أنها لا تمتلك عوامل النجاح، فقد تم التراجع عن فكرة وضع جدول زمني (يلاحظ أن هذه المقاربة كانت احدي خصائص عمل الرباعية الدولية التي تم دfnها)، كما تم التراجع عن فكرة تكوين مجموعات عمل، ولم يتم الربط بينها وبين مجلس الأمن . وفي جميع الحالات تبدو اسرائيل عسوية لا ترغب في المشاركة في مقاربات متعددة الأطراف. ومن جانب مصر، فإن مبادرة الرئيس السيسي تحتاج إلى متابعة سريعة عبر طرح أفكار تفصيلية وتعيين مبعوث خاص لعملية السلام وقيام المجتمع المدني بدور في دراسة وشرح الافكار المصرية والحوار حولها.

السفير رخا حسن

أوضح سيادتهأن الهدف من إطلاق المبادرة الفرنسية ونداء الرئيس السيسي -الذي يستند الى المبادرتين الفرنسية والعربية - هو إعادة إحياء القضية الفلسطينية والتنبيه لخطورة تحول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لصراع ديني، وهكذا سيكون كباقي صراعات المنطقة.وعلى الدول العربية ممارسة الضغط على القوى الكبرى للضغط على إسرائيل للعودة لمفاوضات السلام وإنجاح تلك المبادرات.

السفيرة جيلان علام

أكدت سيادتها أن حماس معرقل أساسي لعملية المصالحة، والوضع الحالي لايشجع على قيام أي دولة فلسطينية، وعليه لا بد من التفكير في حلول مختلفة أكثر واقعية.

الجلسة الثانية

المؤتمر الدولي وعملية السلام (المبادرة الفرنسية)

السفير ياسر عثمان - مساعد وزير الخارجية لشؤون فلسطين

تأتي المبادرة الفرنسية في مرحلة اتسمت بجمود سياسي في أعقاب فشل مبادرة كيري (في ابريل 2014) وتوقف جهود الرباعية الدولية ، والتعثر في إصدار تقريرها الذي تأخر كثيراً بجانب الفشل الفرنسي لاستصدار قرار من مجلس الأمن يحدد الأطر الأساسية للمفاوضات، بجانب المخاطر التي تكتنف بقاء السلطة الفلسطينية ووجود إحجام دولي عن التدخل في المشكلة. لكن مؤخراً حدثت عدة متغيرات تمثلت في:

- * توصل الأطراف الدولية الى قناعة دولية بعدم قابلية استمرار الأوضاع على ما هي عليه، خاصة بعد تدهور الأوضاع في أعقاب انتفاضة السكاكين في أكتوبر 2015 والتحذير بتفاقم الأوضاع.
- * التراجع الأمريكي عن الإهتمام بالقضية وإحالتها للإدارة القادمة ، بل إن إدارة أوباما أثبتت أن هذه الإدارة غير قادرة على وضع حلول .
- * إصرار القيادة الفلسطينية على الخروج من عملية المفاوضات التقليدية والمطالبة بالخروج لمحاولات دولية شاملة كتلك التي تمت مع إيران.

وحول تقييمه للمبادرة ذكر السفير ياسر عثمان مايلي:

- أن معظم التقديرات تشير الى أن مجرد عقد إجتماع باريس هو نجاح في حد ذاته ساهم في إعادة القضية للساحة الدولية، وساهم في كسر الإحتكار الأمريكي والنجاح في مواجهة المحاولات الإسرائيلية بتأجيل الإجتماع.
- التأكيد على رفض الاستيطان وعلى أهمية المبادرة العربية. ورغم هذه المميزات فقد جاء اجتماع باريس مخيباً للآمال. فقد كان البيان فضفاضاً ولم يحدد سقف زمني أو مجموعات عمل، كما تضمن عبارات غامضة متعلقة بالتعاون الإقليمي في مجال الإقتصاد والأمن، كما خلا البيان من أي عبارات تغضب إسرائيل، ولم يدين سوى استمرار الإستيطان.
- أن الموقف العربي يرفض تعديل بنود المبادرة حيث أن الجانب الأمريكي وبعض الدول الأوروبية كانت تتنادي بتعديل بعض البنود وتقديم بند التطبيع.
- أكد البيان أن فرنسا تدرس إنشاء آليات للإعداد للمؤتمر والتوصل لحزمة من الحوافز للطرفين حتى يتم التغلب على نقاط الضعف، ويأتي الموقف العربي والمصري المؤيد كونه يعيد القضية للساحة الدولية، في ظل محاولات لتغيير المبادرة الفرنسية لتكون قريبة من وجهة النظر الإسرائيلية وسط جمود أمريكي روسي.

تعليقات الجلسة الثانية

د. أميرة الشنواني

أكدت أن المؤتمر فشل قبل أن يبدأ، وأن جميع الجولات كغيرها لم تتضمن آليات لحل الصراع فضلاً عن العرقلة الإسرائيلية، كما أن المجتمع الدولي غير قادر على الضغط على إسرائيل بل كافأها بفوز إسرائيل برئاسة اللجنة السادسة المعنية بالمسائل القانونية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبالتالي لا ترى إسرائيل ما يبرر موافقتها على أي حل وهي حالياً أكبر الفائزين بما يجري في المنطقة.

السفير د. السيد أمين شلبي

تساءل سيادته حول حقيقة الدور المصري في المبادرة الفرنسية وهل كان المؤتمر بمساعدة
مصرية؟

السفير سيد أبو زيد

في تعليق ختامي أكد سيادته بأن الموقف العربي والعالمي في تراجع نتيجة الانشغال بالمشاكل والأزمات التي تمر بها دول العالم إلا أن المبادرة الفرنسية تمثل بادرة أمل خصوصاً وأنها قابلة للتطبيق وذلك في الوقت الذي لا يوجد فيه بديل. فنحن بحاجة لاتباع سياسة النفس الطويل حتى نحقق حل الدولتين في ظل استحالة إقامة دولة ديمقراطية واحدة تضم فلسطين وإسرائيل.

الجلسة الثالثة

المواقف الإقليمية والدولية تجاه المؤتمر

أولاً - الموقف العربي

السفير د. بركات الفرا - سفير فلسطين لدى جمهورية مصر العربية، ومندوبها الدائم لدى الجامعة العربية سابقاً

المؤتمرات لا جدوى منها، فمنذ مؤتمر مدريد وحتى الآن لم يتمخض عن هذه المؤتمرات أشياء ملموسة. وفيما يتعلق بالموقف العربي فهناك بعض الدلالات عن الحالة العربية أبرزها تراجع القضية الفلسطينية من على الأجندة العربية، وهو ما يعود لأسباب فلسطينية وأخرى عربية كالتالي:

فبالنسبة لفلسطين، لن تستجيب إسرائيل لأي مبادرة ولن تقدم أي تنازلات طالما لم تشعر بخطر حقيقي يهدد أمنها القومي، فمثلاً معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لم توافق عليها إسرائيل إلا بعد شعورها بوجود خطر حقيقي، ولولا انتفاضة الحجارة 1987 لما عقد مؤتمر مدريد. وحالياً تتبنى فلسطين عملية السلام والمقاومة السلمية - التي ماتزال محدودة - بل إن الانتفاضة المسماة بانتفاضة السكاكين لا يمكن اعتبارها مهددة لأمن إسرائيل فضلاً عن مشاكل الانقسام وعدم وجود مبادرة حقيقية للسلام.

وعلى الصعيد العربي، تشهد الساحة العربية العديد من الأزمات والانقسامات تجعل من الصعب في الوقت الحالي تبني موقف عربي محدد وواضح، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاعلامي، فالموارد العربية لم تستغل لبناء اقتصاد عربي قوي، هذا فضلاً عن الدور الذي تلعبه القوى الإقليمية الأخرى كإيران وتركيا.

أنه في مثل هذه الأوضاع تكمن القوة العربية في تبني موقف عربي ايجابي من مؤتمر السلام من خلال دعم المبادرة الفرنسية ومواجهة الضغوط والتأييد الأمريكي والأوروبي لإسرائيل، خاصة وأن المبادرة الفرنسية تحتاج لتحريك وتكاتف الجهود الدولية لإنجاحها بجانب وجود مقاومة حقيقية تشكل تهديداً للمستوطنين، والعمل على إنهاء الانقسام بين الأطراف الفلسطينية.

لابد من تبني الأمة العربية لموقف موحد قوي مختلف عن المواقف السابقة ووجود دعم حقيقي للقضية الفلسطينية بهدف إحداث ضغط حقيقي على كافة الأطراف الدولية الفاعلة والعمل على الحد من المشاكل الموجودة بين العرب وبين القوى الإقليمية كتركيا وإيران حتى نستعيد من مواقفها الداعمة للقضية، وتعزيز التعاون مع الدول الإفريقية ودول عدم الانحياز لضمان التحرك معاً لدفع عملية السلام وإيجاد حل واضح للصراع العربي الإسرائيلي.

السيدة جيلان جبر - كاتبة صحفية وعضو المجلس

إن دعوة الرئيس السيسي لتحقيق السلام أتت في إطار العمل على عودة السياسة الخارجية المصرية لتلعب دوراً فاعلاً، وهو ما اتضح من الردود العربية والإسرائيلية على الدعوة. ويلاحظ أن تلك

الدعوة تزامنت مع بعض المحاولات الاقليمية لتهميش الدور المصري والعربي خاصة في إطار صعود المثلث التركي الإيراني الإسرائيلي، فكانت الدعوة بهدف تفكيك هذا التحالف ليكون مصرياً سعودياً إسرائيلياً. ومن الجدير بالإشارة أن التنسيق المصري الفرنسي لم يكن بديلاً للدور الأمريكي الروسي، فضلاً عن كونه يأتي في ظل الانتخابات المحلية الفرنسية وتنافس عدد من المرشحين المسلمين فيها.

بالرغم من الخبرة المصرية في هذا الملف إلا أنه يحتاج لدعم أمريكي وأوروبي ودعم مالي خليجي لإنجاح الدعوة المصرية، وذلك في إطار المبادرة العربية، كما يلاحظ أن دعوة الرئيس السيسي قد لاقت ترحيباً واسعاً من دول الخليج، عدا قطر التي تحاول سحب الملف من مصر والبحث عن دور إقليمي مستغلة ماتتبع به من زخم مادي فضلاً عن علاقاتها القوية التي تربطها بكل من حركة حماس والجانب الإسرائيلي، إلا أنها لن تتجح في ذلك.

فيما يتعلق بالموقف الأردني تلعب الأردن دوراً في ظل علاقتها مع إسرائيل والفلسطينيين الموجودين على الأرض من خلال الضغط على بعض الجماعات الإسلامية داخل الأردن التي ترتبط بعلاقة مع حماس، أما سلطنة عمان فتحاول كسب كل الأطراف، والاحتفاظ بموقف محايد وهو نفس السيناريو الحادث في الاتفاق النووي الإيراني.

أن توقيت عودة العلاقات التركية/ الإسرائيلية، يؤكد أن تركيا تحاول الخروج من عزلتها عن طريق علاقتها القوية مع إسرائيل، خاصة في ظل وجود رغبة إيرانية أيضاً للمشاركة في المفاوضات وأن تلعب دوراً رئيسياً في ذلك (من خلال الإبقاء على علاقات قوية بحماس واستخدام الحركة كأداة لخدمة سياساتها الإقليمية).

ثانياً - تشدد الموقف الإسرائيلي والبدائل العربية

اللواء محمد إبراهيم - رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية بالمجلس

الموقف الإسرائيلي شديد الوضوح لا لبس فيه فهو موقف متشدد ومتطرف يرفض كافة الحلول السياسية السلمية إلا أنه منسجم مع ما وضعت إسرائيل لنفسها من أسس للتسوية تستند على عدم قيام دولة فلسطينية ذات سيادة كما يرغب الفلسطينيون. كما أن القضايا الخلافية الأساسية والمتمثلة في المستوطنات واللاجئين والحدود والمياه والأرض تحتاج لأسلوب حل يكمن في شقين: الأول شكل التفاوض، فمن وجهة نظر إسرائيل ترى أن الحل الأمثل هو المفاوضات الثنائية المباشرة. والثاني طبيعة الوساطة، فالولايات المتحدة هي الطرف الوحيد المقبول لدى إسرائيل للقيام بعملية الوساطة. وهذا الأسلوب الإسرائيلي نجح خلال مراحل التسوية السابقة، وهو ما يتضح في كل من (معاهدة السلام 1979م التي هي معاهدة مصرية إسرائيلية تمت بوساطة أمريكية)، (إتفاق أوسلو 1993م، والذي نتج عن مفاوضات ثنائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهو الأمر المتبع في التوصل للاتفاقيات الأخرى حتى عام 1995م). ففي 1994م جرت مفاوضات ثنائية بين إسرائيل والأردن أسفرت عن معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية (وادي

عربية) وفي 1995م مفاوضات ثنائية بين سوريا وإسرائيل تم بموجبها التوصل لشبه اتفاق ولكن ظلت نقاط الخلاف الأساسية معلقة حتى توقفت المفاوضات عقب اغتيال إسحاق رابين. (عام 2000م مفاوضات ثنائية فلسطينية إسرائيلية بوساطة أمريكية، وكان سيتم التوصل فيها لاتفاق ثنائي لولا وجود بعض الخلافات. وهو نفس السيناريو الحادث خلال مفاوضات طابا 2001م وكذلك في مفاوضات 2008م بين إسرائيل والفلسطينيين).

وهنا نتساءل عن ماهي طبيعة التحرك القادم في ظل حكومة إسرائيلية شديدة التطرف أسقطت فكرة حل الدولتين في غياب الطرف الفلسطيني وجمود عملية السلام، فضلا عن حالة الضعف العربي ومحاولات إعادة رسم خريطة المنطقة؟ وعليه لا بد من وضع مجموعة من البدائل واستخدامها طبقاً لطبيعة الوضع الراهن:

- * استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية شريطة بلورة المرجعيات لبدء المفاوضات.
- * المقاومة الفلسطينية السلمية لا بد أن تسبب لإسرائيل قلق دائم.
- * التوجه لمجلس الأمن رغم قناعتنا بأنه أمر شكلي، لاستصدار قرار دولي حتى لو أجهض.
- * لجوء الرئيس أبو مازن للمحكمة الجنائية الدولية.
- * المبادرة العربية للسلام هي فكر استراتيجي متقدم - تطبيع كامل مقابل سلام كامل - وبالتالي فلا بد من إعادة تنشيطها ووضع آليات لتنفيذها، مع الرض التام لتعديلها.

السفير طارق القوني - مساعد وزير الخارجية والمندوب الدائم لمصر لدى الجامعة العربية

أكد أن الوضع الداخلي الإسرائيلي هو المحدد الأساسي للمواقف الإسرائيلية تجاه ما يتعلق بالسياسة الخارجية الإسرائيلية وخصوصاً عملية السلام، موضحاً أن الائتلاف الحالي المكون للحكومة هو الأسوأ في تاريخ الحكومات الإسرائيلية وأكثرها تشدداً وأن أي تحرك مرتبط بعملية الاستيطان أو وقف التمدد الاستيطاني سيهدد حكومة نتنياهو - وهو مادفع رئيس الوزراء الإسرائيلي لضم ليبرمان لحكومته لتحقيق مكاسب أكبر بدلاً من توسيع الائتلاف الصهيوني بضم حزب العمل الذي يواجه ضمه معارضة واضحة داخل حزب الليكود - وبالتالي فليس لديه مصلحة للدخول في المفاوضات، خاصة في ظل الفراغ الدولي وعدم وجود دعم أوروبي كافي للمبادرة الفرنسية - لم تنجح فرنسا في استصدار قرار أوروبي يتبنى المبادرة - كما أن الموقف الروسي متحفظ ويعطي الأولوية للرباعية الدولية لمعالجة القضية الفلسطينية وهو ما يتفق مع الموقف الأمريكي.

توجد جهود شعبية لدفع نتنياهو لعملية السلام، خاصة وأن الناخب الإسرائيلي يريد الأمان والتغلب على التهديدات القادمة من الضفة، إلا أنهم ورغم اعتراضهم على المبادرة حاولوا إيصال وجهة نظرهم وابتزاز الفرنسيين والتعرف على النتائج بدون الدخول في أي مفاوضات والدفع بعملية تعديل المبادرة العربية.

لن تقبل إسرائيل أي حل يفرض عليها التزامات، خاصة في ظل الانقسام الفلسطيني وضعف السلطة الفلسطينية، وعليه فلا بد من العمل خلال الفترة القادمة على تهيئة الأرض والمناخ للدخول في مفاوضات جادة مع استمرار الجهود الإقليمية والدولية وجهود السلطة الفلسطينية على الساحة الدولية، وتفعيل الدور المصري في تنسيق الجهود الدولية ودعم التحرك الفلسطيني في المحافل الدولية المختلفة حتى يتم العمل على تحسين الظروف في كل من قطاع غزة والضفة الغربية بصفة خاصة والأراضي الفلسطينية بصفة عامة، واستغلال حالة التهديدات القادمة من الضفة لإجبار إسرائيل على الدخول في المفاوضات.

ثالثاً - الموقف الفلسطيني

السفير حازم أبو شنب - سفير فلسطين السابق لدى باكستان، عضو المجلس الثوري لحركة فتح

حيث أشار الى أنه بجانب السيناريوهات أو البدائل المطروحة خلال الجلسة فهناك سيناريو آخر ملامحه كما يلي:

- إمكانية أن يتولى راديكاليون من اليمين الديني الحكم الذاتي في الضفة، وليس فقط في غزة (حماس)، وهو ما سيساعد كثيراً في إجبار إسرائيل على الدخول في مفاوضات مع التيار المعتدل المتمثل في حركة فتح.

- ضرورة البحث عن سيناريو آخر لدعم الموقف الفلسطيني عن طريق تنشيط الدور الروسي والكتلة الشرق آسيوية وعلى رأسها الصين، حتى تكون أكثر انخراطاً في عملية السلام، خاصة في ظل الانسحاب الأمريكي من المنطقة نحو شرق آسيا لمواجهة التتين الصيني ، وعدم ترك القوة محتكرة لأمريكا.

- أن المنطقة مقبلة على سايكس بيكو 2 ، وأن هناك مخطط لتقسيمها على عدة اسس جغرافية ودينية وغيرها. وهناك حديث عن دور مصري سعودي تركي إيراني وسعي إسرائيلي للدخول في أي تحالف.

- أن الموقف الفلسطيني الحالي واستيلاء حركة حماس على قطاع غزة تجعل الغرب داعماً قوياً لإسرائيل لمواجهة الحركات الدينية، وعليه فلا بد من بناء كتلة وطنية قوية يلتف حولها ويدعمها العرب والقوى الإقليمية والدولية بهدف تنويع الحلفاء، مع العمل على التفعيل الأكبر لدور المقاومة لأن تكون سلمية وإن وجدت بعض العمليات المنتظمة والمسيطر عليها .

رابعاً - الموقف الأمريكي

د. جمال يوسف عضو المجلس

أشار سيادته الي مايلي:

- أن أمريكا هي اللاعب الرئيسي في الشرق الأوسط، وأنها حليف استراتيجي دائم لإسرائيل، وعليه فالمبادرة الفرنسية تحتاج للدعم الأمريكي وهو الأمر الذي لن يتحقق الا بموافقة اسرائيل ، حيث أن حماية إسرائيل هدف أساسي لواشنطن في المنطقة ، واستثمار العلاقات الأمريكية بدول المنطقة لصالح اسرائيل .
- أن المبادرة الفرنسية أتت بعد قرار البرلمان الفرنسي بالاعتراف بدولة فلسطين ودعوة الحكومة الفرنسية للإعتراف بها، وبناء على ذلك حدث التوجه الفرنسي لمجلس الأمن لاستصدار قرار يؤيد ويتبنى المبادرة، إلا أن الولايات المتحدة طالبت تأجيل ذلك نتيجة انشغالها بالملف الايراني حينها، لتتجدد تلك المبادرة، خاصة بعد فشل مبادرة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في 2014.
- أن الولايات المتحدة لا تدعم المبادرة الفرنسية بشكل واضح وتحاول المناورة لكسب الوقت لصالح إسرائيل، فضلا عن الرغبة الامريكية للإحتفاظ بوضعية اللاعب الرئيسي الأقوى وتحجيم الدور الروسي حتى لاتلعب روسيا دورا مؤثرا يشبه الدور الذي لعبته في المفاوضات مع إيران والتي أيدت موسكو خلالها موقف طهران، وأن خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي سيؤثر على زخم المبادرة نتيجة لانشغال الاتحاد الأوروبي بالوضعية الجديدة للاتحاد عقب هذا الخروج .
- ضرورة تغيير المعادلة التي يكون فيها الموقف العربي هو الأضعف، وعليه فلا بد من إعادة ترتيب الأوراق العربية التي يتم استخدامها في ظل استنزاف الموارد العربية ، والاستفادة من عضوية مصر في مجلس الأمن لدعم التحرك الفلسطيني داخل المجلس .

خامساً - الموقف الروسي

السفير د. عزت سعد، مدير المجلس

حيث أشار سيادته إلى مايلي:

- الدولة التي كنا نعول عليها كثيراً في حل المشكلة الفلسطينية، وهي الاتحاد السوفيتي السابق ووريثته روسيا، تسببت - ربما بدون قصد- عن التحول الكبير الذي طرأ على المسرح السياسي في إسرائيل لصالح اليمين المتطرف. ففي عام 1989م - أي قبيل سقوط الاتحاد السوفيتي- هاجر من هذا الأخير وجمهورياته نحو مليون يهودي ومسيحي عبر جسرين جويين عن طريق بولندا وفنلندا. ومنذ قدوم بوتين للحكم في عام 2000 كان حريصاً على توثيق الروابط مع اليهود الروس داخل البلاد ومع اليهود من أصل روسي المتواجدين في اسرائيل فضلاً عن التعاون السياحي والتكنولوجي والاقتصادي المتنامي بين روسيا واسرائيل.

- تدرك روسيا جيداً أن دورها محدود فيما يخص عملية السلام، وعليه فهي تحتفظ بمجموعة من الأوراق تحفظ لها دوراً، ويشمل ذلك الإبقاء على اتصالات منتظمة مع حركة حماس - وتشاركها إيران في ذلك - كما تحث روسيا دولاً كمصر والأردن على الانخراط ولعب دور فاعل في عملية السلام على أمل كسر احتكار واشنطن للملف ، فضلاً عن الدور الذي تمارسه من خلال عضويتها في اللجنة الرباعية الدولية التي رغم تواضع دورها إلا ان روسيا متحمسة جداً للإبقاء عليها. كذلك سعت روسيا للعب دور الوسيط بين فلسطين وإسرائيل وفشلت، سواء بسبب عدم تحمس واشنطن لذلك، أو لأن موسكو لاتمتلك أوراقاً تسمح لها بممارسة أية ضغوط على إسرائيل. وقد كشفت الأزمة السورية عن وجود تنسيق واضح بين موسكو وتل أبيب وهو مايمتد أيضاً الى كل من إيران وحزب الله كداعمين لنظام الأسد مع روسيا، وذلك بما يحفظ لكل طرف مصالحه ويجنب التصادم فيما بينهم .

- ماسبق لايغني تجاهل دور روسيا أو إسقاطها من اعتبارنا فيما يخص الوضع الفلسطيني - خاصة في ظل التراجع الأمريكي في المنطقة. فروسيا لديها موقف متقدم فيما يتعلق بحقوق الفلسطينيين - وهو موقف مشابه للموقف الصيني - فضلاً عن حرصها المستمر على أهمية حلحلة الجمود القائم والإسراع في عملية السلام، خاصة وأن هذا سيساهم في تخفيض حدة الصراعات في المنطقة وسيساهم في إضعاف الفكر المتطرف والإرهاب وبناء شرق أوسط مستقر ومزدهر، وهو الأمر الذي يؤكد عليه المسؤولون الروس دائماً.

تعليقات الجلسة الثالثة

السفير رخا حسن

أكد سيادته أنه بالرغم من أهمية المؤتمرات لكن لاطائل منها طالما لم تقترن بجل حقيقي لنقاط الخلاف الرئيسية من خلال وضع آليات محددة للتنفيذ. وأضاف أنه لتحريك عملية السلام لابد من الحذر من التصرفات الاسرائيلية. ففي الوقت الذي رحب فيه نتانياهو بدعوة الرئيس السيسي فقد أتى رئيس الحكومة بليبرمان وزيراً للدفاع ليم دفع الأمور نحو المزيد من المواقف المتطرفة، فضلاً عن إصرارها على المفاوضات الثنائية.

د. أميرة الشنواني

تساءلت سيادتها عن جدوى المفاوضات في ظل افتقارها لسقف زمني محدد وممارسة الولايات المتحدة ضغوطاً دولية، وفي ظل الاصرار الاسرائيلي على ادخال تعديلات على المبادرة العربية. وعليه فهناك خياران لحل القضية إما انتظار نظام دولي جديد يسمح بدخول قوى أخرى، أو إعادة العرب لتاريخ النضال المسلح للتغلب على المماثلة الاسرائيلية.

السفير منير زهران

في تعليق للسفير منير زهران حول فكرة النضال المسلح، أكد سيادته بأن هذا المنهج لم تتبعه كل الدول خلال مقاومتها للاحتلال، بل كانت هناك حركات للمقاومة السلمية والتي على رأسها المقاطعة الاقتصادية. وأوضح أن العرب لا ينبغي أن يعولوا كثيراً على الإدارة المريكية القادمة، فسواء أكان الفائز بالرئاسة من الحزب الديمقراطي أو من الحزب الجمهوري فلن تقوت إسرائيل أي فرصة تحقق لها مرادها مشيراً الى المزايمة بين المرشحين ترامب و كلينتون في تأييد إسرائيل ونشاط اللوبي الصهيوني في أمريكا من خلال AIPAC .

السفير محمد حجازي

أكد سيادته بأن القضية الفلسطينية ستكون على رأس أولويات أجندة القمة العربية القادمة والتي سيعقد في نواكشوط في 17 يوليو 2016م، معرباً عن أمله في صدور قرار يدعم المبادرة العربية ويؤكد وحدة كل بنودها. وأضاف أن زيارة أبو مازن لفرنسا كانت خطوة هامة حتى يتم ادراج المتطلبات الفلسطينية في البيان الصادر عن اجتماع باريس، رغم أنه لم يحدد سقف زمني للمفاوضات ولا مجموعات عمل للقيام بعملية التفاوض. وخلص الى أن الوضع الداخلي الإسرائيلي يلعب دوراً مهماً في الدفع بالمفاوضات أو تأخيرها، وأنه لو تم توسيع المعسكر الصهيوني ومثل حزب العمل في الحكومة فقد تحدث انفراجة في الموقف الاسرائيلي الحالي.

السفير حازم أبو شنب

أكد سيادته ضرورة التمسك الفلسطيني بمبدأ المقاومة السلمية وان وجدت بعض المقاومة المسلحة، فلا بأس من ذلك بل إنه ضروري أمام خصم شرس لا يأخذ الأمور بحرية الا باستخدام القوة. وقد وجه سيادته عدد من الأسئلة أهمها:

- الثمن الذي يحتاجه أبو مازن للدخول في مفاوضات ثنائية مع إسرائيل، وضرورة وضع جدول زمني لذلك.

- حقيقة الدورين الأمريكي والروسي اللذين يعول عليهما الفلسطينيون والعرب في المستقبل.

السفير محمد أنيس سالم

ذكر سيادته أنه قد يكون من المفيد طرح أكثر من سيناريو والاستعداد للتعامل مع كل منها. وعلي سبيل المثال فان الوضع الحالي يمكن أن يستمر طويلاً مع اتجاه اسرائيل لضم الضفة، وانسحاب الولايات المتحدة من المنطقة، وتواضع الاهتمام الدولي واستمرار الوضع العربي وبالتالي يكون السؤال هو كيف الخروج من هذه الدائرة المغلقة ؟ هل يمكن التفكير في سناريو الدولة الفلسطينية - الاسرائيلية مثلاً؟ هل يمكن تنظيم حملة سلام مكثفة بما في ذلك الحوار مع الجماعات الاسرائيلية التي توافق علي المبادرة العربية ؟ هل يمكن اتباع استراتيجية مانديلا السلمية في محاربة التمييز العنصري؟

السفيرة جيلان علام

أكدت سيادتها أن الساحة تشهد الآن عملية إعادة التوازن وأن الدول العربية تعاني من الضعف ونقص الامكانيات. وفي ظل هذه الظروف لا بد من بلورة موقف عربي موحد تتبناه الدول الرائدة لإحياء عملية المفاوضات وبخاصة مصر، نظراً لتوافر عناصر تساعد على ذلك فضلا عن عضويتها في مجلس الأمن، والعمل على بناء تحالف عربي مع كل من روسيا والصين، واستثمار كافة سيناريوهات الحل.

السفير عزت سعد

علق سيادته على ما ذكره السفير محمد أنيس سالم، من أن وزير الخارجية البريطاني لم يحضر مؤتمر باريس بالقول بأن وزيرى خارجية ألمانيا وروسيا لم يحضرا المؤتمر أيضاً، ربما لارتباطات سابقة، مؤكداً أن فرنسا فشلت في اقناع الاتحاد الأوروبي بتبني هذه المبادرة لتكون مبادرة الاتحاد الأوروبي. وفيما يخص العلاقات الروسية / الإسرائيلية، شدد سيادته على أنها علاقة استراتيجية على كافة الأصعدة وبخاصة العسكرية. فروسيا خلال حربها في جورجيا تأكدت من مدى تخلفها في بعض أوجه التكنولوجيا العسكرية لاسيما أجهزة التصنت والإنذار المبكر وغيرها من جوانب الحرب الإلكترونية التي

قدمتها إسرائيل لجورجيا في حربها ضد روسيا في أغسطس 2008م. وبالتالي وعقب انتهاء الحرب رصد بوتين ميزانية عسكرية ضخمة للتحديث العسكري بمساعدة شركائها وعلى رأسهم إسرائيل. وهناك بعض المعدات العسكرية التي يتم إنتاجها بشكل مشترك من الجانبين. وهنا يجب الانتباه الى أنه وفقاً لتقييم روسيا لم تعد علاقاتها المتنامية بإسرائيل تشكل قيداً على علاقاتها بالدول العربية، خاصة الرئيسية منها حيث شهدت علاقات هذه الدول بإسرائيل طفرة بعد الصفقة النووية الإيرانية، والتي ترتب عليها تقارب كبير بين السعودية وإسرائيل مثلاً .

وحول ما ذكره الدكتور جمال يوسف بشأن دور روسيا في المفاوضات التي قادت الى الصفقة النووية بين ايران ومجموعة الـ 1+5 وتبني موسكو موقفاً داعماً لطهران في هذا الشأن، أوضح مدير المجلس أنه يجب أن يكون واضحاً أنه في الفكر السياسي الاستراتيجي لروسيا، تعلق علاقاتها بالغرب على ماعداها - في إطار ضوابط معينة بطبيعة الحال - وأنه في هذا السياق تبنت روسيا موقفاً مطابقاً للموقف الغربي من الملف النووي الإيراني والتزمت تماماً بالعقوبات التي فرضت على طهران بموجب قرارات مجلس الأمن التي صدرت في الفترة مابين 2006 حتى 2010. بل إن موسكو أضافت عقوبات جديدة على إيران مثل تأخير تسليم منظومة الـ S-300 تأكيداً على حسن نواياها أمام الدول الغربية في مجموعة الـ 1+5. وبإيجاز تتلاقى مصالح روسيا مع الغرب في ضوء حاجة موسكو إلى تحديث اقتصادها وبخاصة في مجال الطاقة التي تمثل نسبة 60% من عائدات ميزانية روسيا بالعملة الصعبة، والموقف الروسي الإيراني من الملف السوري هو مجرد تلاقي مصالح.

السفير طارق القوني

فيما أكد سيادته أنه لا بد من إعطاء أبو مازن بعض المكتسبات خلال عملية التفاوض تتمثل في التمسك بالشروط الفلسطينية المطروحة والمتعلقة بوقف الاستيطان والإفراج عن الأسر وتحسين الوضع الاقتصادي وحركة الأفراد في الضفة وغزة. وأشار للدور المصري المؤثر بقوة في القضية الفلسطينية، وأن البيان الصادر عن مؤتمر باريس كان به قصور شديد تم تلافي بعض عناصره نتيجة الدور المصري المبذول في هذا الشأن.

الدكتور محسن توفيق - عضو المجلس

أوضح سيادته أن منظومة المفاوضات الحالية تحتاج لضغط دولي وحدث تغير جوهري يؤثر على الأوضاع الحالية ويؤدي لبدء المفاوضات ويتوافق مع ذلك تحرك مصري وعربي.

الدكتورة جيلان جبر

أكدت سيادتها بأن التقسيم الحالي للمنطقة لم يعد فقط تقسيم للحدود بل هو تقسيم للنفوذ على المنطقة، وعليه لا بد من التوصل الى إطار محدد لبدء عملية سلام حقيقية، ومن سيقود المنطقة. وأضافت

أن لدى إسرائيل حلفاء في المنطقة وعلاقات استراتيجية مع تركيا وإيران ولكن على الرغم من ذلك لا تطمئن لأي طرف سوى مصر وترغب دوماً في أن تكون مصر موجودة في أي تحالف قائم.

د.بركات الفرا

أكد سيادته أن إسرائيل لن تتحرك أي خطوة تجاه عملية السلام إلا إذا شعرت بالخطر وبوجود ما يهددها فعلياً، وهو ما يتضح في التعامل الدولي مع التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها داعش فلم تتم مواجهة التنظيم بقوة إلا بعدما اتضح مدى خطورته على الأمن العالمي. وتعليقاً على الدعوة للتطبيع مع إسرائيل وتشكيل مثلث مصري سعودي إسرائيلي أكد سيادته على أهمية أن تعي المنطقة بالتقسيم المخطط لها على أساس عرقي وديني والذي يتم تنفيذه حالياً وأن تتحد معاً بدلاً من التطبيع مع إسرائيل. وفي ختام كلمته اقترح أن يقوم المجلس بدراسة فكرة الدعوة لعقد مؤتمر مصغر عربي-عربي لرسم توجه واضح حول ما يحدث في المنطقة.

السفير عادل السالوسي - عضو المجلس

أوضح سيادته بأن الولايات المتحدة وفي إطار مواجهتها للتمدد الصيني في المنطقة الآسيوية ، ستترك الشرق الأوسط للقوى الصاعدة (تركيا وإسرائيل وإيران) خاصة في ظل حالة الضعف الذي تعاني منه المنطقة، موضحاً ان روسيا لن تترك الشرق الأوسط وسيستمر نفوذها للوصول بحرية للمياه الدافئة في بحر إيجه والمتوسط بما فيه ميناء طرطوس.

د. جمال يوسف

شدد سيادته على أهمية اتمام المصالحة الفلسطينية قبل البدء في المفاوضات، ووجود حشد ودعم عربي قوي قبل التوجه للأمم المتحدة عن طريق البدء في حوار استراتيجي عربي -عربي لوضع خارطة طريق لمواجهة الأزمات الحالية.

الخلاصة والتوصيات

- خلصت المائدة المستديرة الى النتائج والتوصيات والتي عرضها اللواء محمد إبراهيم، وذلك كالتالي:
1. يجب أن يظل الدور المصري فى القضية الفلسطينية فاعلاً بإعتبارها قضية أمن قومى مصرى، خاصة وأن هذا الدور لا يمكن لأحد أن ينافسه ويحظى بقبول من كافة الأطراف المباشرة والمعنية سواء فى عملية السلام أو المصالحة الفلسطينية / الفلسطينية التى من المهم الإسراع فى إستئناف جهود إنهاء الإنقسام.
 2. يجب أن يتم التحرك المصرى بالتنسيق مع الأطراف الأخرى (لاسيما الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى)، حتى يضمن نجاحه وألا تكون هناك أية تحركات متداخلة أو متعارضة معه.
 3. من المهم أن يأتى التحرك المصرى فى إطار رؤية واضحة متكاملة وهو ما يتطلب أن تتبلور تصريحات السيد الرئيس، التى أدلى سيادته بها فى أسبوت فى 17 مايو الماضى، من مجرد تصريحات أو دعوة أو مناشدة إلى مبادرة شاملة طالما قررت مصر التحرك الجاد فى هذه القضية.
 4. أهمية الإستمرار فى دعمنا للمبادرة الفرنسية والتجاوب مع متطلباتها وآلياتها حتى النهاية، فإما أن تثمر عن نتائج إيجابية أو تنتهى دون تحقيق شئ.
 5. ضرورة عدم التطرق إلى مسألة إدخال تعديلات على مبادرة السلام العربية التى أقرتها قمة بيروت عام 2002م، وهو ما تهدف إليه إسرائيل الأمر الذى يتطلب توحيد الموقف العربى من القضية فى مواجهة محاولات تل أبيب إختراقه، الأمر الذى يمكن بحثه وحسمه فى القمة العربية المقبلة فى موريتانيا.
 6. أهمية بلورة مجموعة من البدائل وسيناريوهات التحرك وعدم إقتصارها على بديل واحد على أن يتم اللجوء إلى البديل الأمثل فى الوقت المناسب (استئناف المفاوضات - مبادرة السلام العربية - تفعيل المقاومة السلمية...).
 7. استثمار عضوية مصر غير الدائمة فى مجلس الأمن لإعطاء الزخم المطلوب للدور المصرى القيادى والريادى فى هذه القضية المحورية.

ملحق (1)

اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني - القاهرة 12 - 5 - 2011م

انطلاقاً من المسؤولية الوطنية والتاريخية التي تقتضي اعلاء المصلحة العليا للشعب الفلسطيني، ووفاء لدماء لشهدائنا الابرار، واجلالاً لمعاناة اسرانا البواسل، وفي سبيل تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية وصيانة وحماية الوحدة الوطنية، ووحدة شعبنا في الوطن والشتات، ومن اجل المحافظة على مكتسبات شعبنا التي حققها من خلال مسيرة كفاحه الطويل، وبقينا بان منجزات وتضحيات شعبنا الصامد على مدار عقود مضت لا يجب ان تهدرها اية خلافات او صراعات.

وارتباطاً بالحوار الوطني الفلسطيني الشامل الذي عُقد في القاهرة ابتداءً من 26-9-2009 بمشاركة مصرية فاعلة ومقدرة، وما تلي ذلك من جلسات حوار متعددة ومكثفة اتسمت بالشفافية والمصارحة، والتعمق في مناقشة كافة قضايا العمل الوطني بعقل مفتوح وارادة سياسية، ورغبة حقيقة في انهاء الانقسام السياسي والجغرافي والنفسي الذي اضفى سلبياته على كافة ارجاء الوطن الفلسطيني.

وتاكيداً للتوجه الحقيقي نحو الوفاق والمصالحة، والتغلب على المعوقات التي تحول دون اعادة وحدة الوطن والشعب، فقد اتفقت كافة الفصائل والتنظيمات والقوى الفلسطينية على انهاء حالة الانقسام الفلسطيني الى غير رجعة، وحددت كافة المبادئ والاسس اللازمة لتنفيذ متطلبات ذلك، وتوافقت على حلول للقضايا التي مثلت جوهر الخلاف والانقسام، واصبحت هذه الحلول هي النبراس الذي شكل القاعدة الرئيسية لتوقيع اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني في القاهرة، على ان يتم الانطلاق منها الى آفاق التنفيذ لتتصهر فيها كل الخلافات، وتتآلف معها كل الارادات، ويتحرك الجميع يدا بيد لبناء الوطن الفلسطيني.

ومن اجل انجاح اتفاقية الوفاق الوطني في المرحلة القادمة التي ستعقب عملية التوقيع، فقد وافق الجميع على الالتزام التام بمقتضيات هذه المرحلة وتوفير المناخ الملائم لتنفيذ متطلباتها، والتفاعل بايجابية مع استحقاقاتها، على ان تتولى لجنة عليا برئاسة مصرية وبمشاركة عربية الاشراف والمتابعة لتنفيذ هذه الاتفاقية.

وفي النهاية يثمن المجتمعون الدور المصري الداعم للقضية الفلسطينية، وللجهد الدؤوب الذي ادى الى توقيع اتفاقية الوفاق الوطني بما يتيح اعادة حقيقية لترتيب البيت الفلسطيني كخطوة نحو اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، كما يتقدم المجتمعون بكل الشكر والتقدير للدول العربية الداعمة للقضية الفلسطينية، وستظل فلسطين ترى ان الدول العربية هي عمقها الحقيقي .

وقد اتفق المجتمعون على ان هذه الاتفاقية تتطلب ان تتحول النوايا الحسنة الى برنامج عمل قابل للتنفيذ، ويعاهدون الله، ويتعهدون امام شعبهم في الوطن والشتات، ان يقوموا بتنفيذ كل ما تضمنته الاتفاقية وبذل كل الجهد لانجاحها، من اجل مصلحة الشعب الفلسطيني في اطار من المسؤولية والالتزام.

اولاً: منظمة التحرير الفلسطينية

تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق اسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل وفقاً لاتفاق القاهرة مارس 2005 ، وكما ورد في الفقرة الثانية من وثيقة الوفاق الوطني يونيو 2006 فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام كل القوى والفصائل اليها وفق اسس ديموقراطية ترسخ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في اماكن تواجده كافة، بما يتلائم مع التغيرات على الساحة الفلسطينية، وبما يعزز قدرة منظمة التحرير في القيام والنهوض بمسئوليتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي وفي تعبئته والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والانسانية في الدوائر والمحافل والمجالات الدولية والاقليمية كافة .

ان المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديد (طبقاً للتوقيتات المحددة) بما يضمن تمثيل القوى والفصائل والاحزاب الوطنية والاسلامية جميعها وتجمعات شعبنا في كل مكان والقطاعات والمؤسسات والفعاليات والشخصيات كافة، بالانتخابات حيثما امكن ووفقاً لمبدأ التمثيل النسبي بالتوافق حيث يتعذر اجراء الانتخابات وفق آليات تضعها اللجنة المنبثقة عن اتفاق القاهرة مارس 2005 والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية اطاراً جبهوياً عريضاً وائتلافياً وطنياً شاملاً واطاراً جامعاً ومرجعياً سياسية عليا للفلسطينيين في الوطن والمنافي.

ولاية المجلس الوطني "4" سنوات بحيث تتزامن مع انتخابات المجلس التشريعي وتجري انتخابات المجلس الوطني وفق مبدأ التمثيل النسبي الكامل ويقانون يتفق عليه، وبالتوافق في المواقع التي يتعذر فيها اجراء انتخابات.

تشكل اللجنة المكلفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية (حسب اعلان القاهرة مارس 2005) لجنة متخصصة لاعداد قانون الانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني ورفعها اليها لاعتماده.

تقوم اللجنة المكلفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية (حسب اعلان القاهرة 2005) باستكمال تشكيلها وعقد اول اجتماع لها فور البدء في تنفيذ الاتفاق .

تقوم اللجنة بتحديد العلاقة بين المؤسسات والهيكل والمهام لكل من منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية ، خاصة العلاقة بين المجلس الوطني والمجلس التشريعي، وبما يحافظ على مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية للسلطة الفلسطينية ويضمن عدم الازدواجية بينهما في الصلاحيات والمسؤوليات.

ولحين انتخاب المجلس الوطني الجديد ومع التأكيد على صلاحيات اللجنة التنفيذية وسائر مؤسسات المنظمة تقوم اللجنة المكلفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية حسب اعلان القاهرة 2005 باستكمال تشكيلها وعقد اول اجتماع لها كاطار قيادي مؤقت وتكون مهامها كالتالي :-

- وضع الاسس والآليات للمجلس الوطني الفلسطيني.
- معالجة القضايا المصيرية في الشأن السياسي والوطني واتخاذ القرارات بشأنها بالتوافق .
- متابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عن الحوار وتعد اجتماعها الاول في القاهرة لبحث آليات عملها.

ثانياً: الانتخابات

تجري الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني الفلسطيني متزامنة يوم الاثنين الموافق 28-6-2010 ويلتزم الجميع بذلك. تجري انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني على اساس التمثيل النسبي الكامل في الوطن والخارج حيثما امكن، بينما تجري الانتخابات التشريعية على اساس النظام المختلط. تتم الانتخابات التشريعية بالنظام المختلط على النحو التالي :

- 75% (قوائم) .
- 25% (دوائر) .
- نسبة الحسم 2% .
- الوطن ستة عشر دائرة انتخابية (احدى عشر دائرة في الضفة الغربية ، وخمس دوائر في قطاع غزة) .
- تجري الانتخابات تحت اشراف عربي ودولي ، مع امكانية اتخاذ كافة التدابير لضمان اجرائها في ظروف متكافئة ومواتية للجميع، وفي جو من الحرية والنزاهة والشفافية في الضفة والقطاع.

التوافق على المبادئ العامة التالية:

- تهيئة الاجواء اللازمة لتسهيل وانجاح الانتخابات الرئاسية والتشريعية .
- تجري الانتخابات الرئاسية والتشريعية في جميع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بما فيها القدس.
- توفير الضمانات اللازمة لاجراء وانجاح الانتخابات في مواعيدها.
- توقيع ميثاق شرف بين جميع القوى والفعاليات المشاركة في الحوار لضمان اجاء الانتخابات دوريا بنزاهة وشفافية في مواعيدها.

آلية الرقابة على الانتخابات

- التأكيد على ما ورد في المادة (113) من قانون الانتخابات بشأن مراقبة وتغطية الانتخابات.
- تعزيز الرقابة على الانتخابات بتوسيع المشاركة المحليو والعربية والدولية.
- في حالة انشاء نظام الكتروني يتم توفير آليات الرقابة الالكترونية على ان يكون التدقيق الورقي هو المعيار المعتمد في هذا الشأن.

تشكيل محكمة قضايا الانتخابات

وفقاً لأحكام القانون تشكل محكمة قضايا الانتخابات من رئيس وثمانية قضاة بتنسيب من مجلس القضاء الاعلى، ويعلن عنها بمرسوم رئاسي بعد استكمال الاجراءات لتشكيله (مجلس القضاء الاعلى) بالتشاور والتوافق الوطني وفق القانون وبما لا يمس استقلالية السلطة القضائية.

تشكيل لجنة الانتخابات عملاً بما جاء في قانون الانتخابات يقوم الرئيس الفلسطيني بتشكيل لجنة الانتخابات بناء على المشاورات التي يقوم بها وعلى تنسيب القوى السياسية والشخصيات الوطنية.

ثالثاً: الامن

مبادئ عامة

مقدمة

- إن شعبنا الفلسطيني لا يزال يعيش مرحلة التحرر الوطني، لذا فإن عمل الاجهزة الامنية في الضفة الغربية وقطاع غزة يجب ان يحقق امن الوطن والمواطن من خلال المبادئ التالية:
- صياغة القوانين الخاصة بالأجهزة الامنية حسب المهام المنوطة بها وفقاً للمصالح الوطنية الفلسطينية.
 - مرجعية الاجهزة الامنية طبقاً لقانون الخدمة في قوى الامن الفلسطينية وان تكون تلك الاجهزة مهنية وغير فصائلية.
 - تحديد معايير واسس اعادة بناء وهيكله وتوحيد الاجهزة الامنية.
 - جميع الاجهزة الامنية تخضع للمساءلة والمحاسبة امام المجلس التشريعي.
 - كل ما لدى الاجهزة الامنية من معلومات واسرار تخضع لمفهوم وقواعد السرية المعمول بها في اللوائح والقوانين، واي مخالفة لها توقع صاحبها تحت طائلة القانون.
 - كافة المقيمين على اراضي السلطة، من مواطنين واجانب هم اصحاب حق في توفر الامن والأمان، دون اعتبار للجنس او اللون او الدين.
 - اي معلومات او تخاير او اعطاء معلومات للعدو تمس الوطن والمواطن الفلسطيني والمقاومة تعتبر خيانة عظمى يعاقب عليها القانون.
 - تحريم الاعتقال السياسي.
 - احترام الاجهزة الامنية لحق الشعب الفلسطيني في المقاومة والدفاع عن الوطن والمواطن.
 - العلاقة الخارجية للشؤون الامنية تخضع لقرار سياسي وتنفذ التعليمات السياسية .
 - ابعاد المؤسسة الامنية عن التجاذبات والخلافات السياسية بين القوى والفصائل وعدم التجريح والتخوين لهذه المؤسسة واعتبارها ضمان لامن واستقرار الوطن والمواطن.

معايير واسس اعادة بناء وهيكله الاجهزة الامنية

- التأكيد على ما نص عليه قانون الخدمة لقوى الامن والموافقة على جميع المحظورات الواردة في القانون (من المواد من 90-94).
- اعتماد المعايير المهنية والوطنية في الانتساب للاجهزة الامنية .
- الاسراع في انجاز القوانين واللوائح الخاصة بالاجهزة الامنية بما ينظم عمل هذه الاجهزة، وعدم التدخل في الاختصاصات.

- تحديد وتنظيم التسلسل الإداري في صدور الأوامر في المؤسسة الأمنية بما يكفل هرمية القيادة والسيطرة .
- يحظر إقامة أي تشكيلات عسكرية خارج إطار الهيكل المقرر لكل جهاز .
- تتناسب عدد الأفراد لكل جهاز مع المهام الموكلة له .
- التزام جميع الأجهزة بالقوانين السارية المعمول بها في مناطق السلطة، واحترام مبادئ حقوق الإنسان وكرامة المواطنين، والتعاون التام بين الأجهزة ذات العلاقة (القضاء - النيابة العامة - مؤسسات المجتمع المدني - الوزارات المختلفة) وتمكين الهيئات الوطنية ومراكز مؤسسات حقوق الإنسان من ممارسة عملها للتأكد من الحفاظ على حقوق الإنسان .
- تخضع الأجهزة الأمنية وقادتها وعناصرها للمسائلة والرقابة من قبل الهيئات والجهات المسؤولة المخولة ووفق القانون والنظام .
- تجريم وتحريم استخدام السلاح لأسباب خارج المهام الوظيفية وبعيداً عن اللوائح والأنظمة المنصوص عليها .
- المحافظة المطلقة على اسرار الدولة والمؤسسة .
- تباشر الأجهزة الأمنية عملها وفقاً للقانون وبعيداً عن التدخلات، ووفق الصلاحيات المخولة لها في القانون، ومع ضرورة تعزيز القانون والتشريعات بما يخدم ذلك .
- ضرورة الاهتمام بالتدريب المحلي والخارجي نظراً لما للتدريب من أهمية قصوى في صقل المهارات واكتساب الخبرات نحو التطوير المهني .
- تستجيب المعايير الموضوعية لاحتياجات الفلسطينيين الأمنية في حدودهم السياسية .
- تتناسب الموازنة المقررة مع حجم المهام المنوطة بالأجهزة الأمنية، وتخضع جميع أوجه الصرف لمبدأ الرقابة والشفافية .
- الالتزام بالمدد المحددة لقادة الأجهزة وفق القانون .

اللجنة الأمنية العليا والاستيعاب

- تشكيل لجنة أمنية عليا يصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً بها، تتكون من ضباط مهنيين بالتوافق، وتمارس عملها تحت اشراف مصري وعربي لمتابعة وتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني في الضفة والقطاع، وتكون من بين مهامها رسم السياسات الأمنية والاشراف على تنفيذها .
- يتم اعادة بناء وهيكله الأجهزة الأمنية الفلسطينية بمساعدة مصرية وعربية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة .
- التأكيد على حق الضمان الوظيفي لجميع العاملين بالأجهزة الأمنية (استيعاب - إحالة للتقاعد - نقل إلى وظائف مدنية -)

- تبدأ عملية استيعاب عدد (ثلاثة آلاف) عنصر من منتسبي الأجهزة الأمنية السابقة في الشرطة والأمن الوطني والدفاع المدني في الأجهزة القائمة في قطاع غزة بعد توقيع اتفاقية الوفاق الوطني مباشرة، على أن يزداد هذا العدد تدريجياً حتى إجراء الانتخابات التشريعية وفق آلية يتم التوافق عليها.
- يتم ضمان تأمين كافة مستلزمات استيعاب هذه العناصر من خلال دعم مصري وعربي.
- الموافقة على عدد الأجهزة الأمنية حسب قانون الخدمة المدنية في قوى الأمن الفلسطينية لسنة 2005 لتكون على النحو التالي:
- قوات الأمن لوطني وجيش التحرير الوطني الفلسطيني.
- قوى الأمن الداخلي (الشرطة- الدفاع المدني- الأمن الوقائي)
- المخابرات العامة.
- (وأي قوة أو قوات أخرى موجودة أو تستحدث تكون ضمن القوى الثلاثة)

مهام الأجهزة الأمنية

الأمن الوطني

التعريف

الأمن الوطني هيئة عسكرية نظامية، تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها تحت قيادة القائد العام، وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة عملها وتنظيم شؤونها كافة، وفقاً لأحكام القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

مهام قوات الأمن الوطني

- حماية سيادة البلاد وتأمين سلامة أراضيها والمشاركة في تعمیرها والمساعدة في مواجهة الكوارث الداخلية، وذلك وفقاً للحالات التي يجوز فيها الاستعانة بقوات الأمن الوطني في المهام غير العسكرية.
- تنفيذ الأحكام القضائية والأوامر الصادرة عن السلطة ذات الاختصاص فيما يتعلق بقوى الأمن وفق النظام والقانون العسكري.
- حماية الوطن من أي اعتداء خارجي.
- مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية في مناطق انتشارها، وتشارك في التصدي لحالات الطوارئ المحددة دستورياً.
- التمثيل العسكري في السفارات الوطنية في الخارج.

قوات الأمن الداخلي

التعريف

الأمن الداخلي هو هيئة أمنية نظامية، تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها برئاسة وزير الداخلية وبقيادة مدير عام الأمن الداخلي وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة أعمالها وتنظيم شؤونها.

مهام قوى الأمن الداخلي

- حفظ النظام العام والحفاظ على الآداب والأخلاق الفاضلة.
- حماية امن المواطن وحقوقه وحرّياتها والمؤسسات العامة والخاصة.
- تنفيذ واحترام القانون.
- القيام بأعمال الدفاع المدني والإنقاذ وإطفاء الحرائق.
- مكافحة كافة أعمال وصور التجسس داخل الوطن.
- المحافظة على الجبهة الداخلية من أي اختراقات أو تهديدات خارجية.
- تنفيذ الأحكام القضائية أو أي قرارات قانونية صادرة عن السلطة ذات الاختصاص وفق ما ينص عليه القانون.

تتألف قوى الأمن الداخلي من الأجهزة التالية:

الشرطة

مهام جهاز الشرطة

- المحافظة على النظام والأمن وحماية الأرواح والأغراض والأموال والآداب العامة.
- منع الجرائم، والعمل على اكتشافها وتعقبها والقبض على مرتكبيها وتقديمهم للعدالة.
- إدارة مراكز الإصلاح وحراستها.
- تنفيذ القوانين والأنظمة والأوامر الرسمية، ومعاونة السلطات العامة بتأدية وظائفها وفق أحكام القانون.
- مراقبة وتنظيم النقل على الطرق.
- حماية التجمعات والمسيرات حسب القانون.

الأمن الداخلي الأمن الوقائي

مهام جهاز الأمن الداخلي الأمن الوقائي

- مكافحة الأعمال التجسسية داخل أراضي السلطة.
- متابعة الجرائم التي تهدد الأمن الداخلي للسلطة والعمل على منع وقوعها.
- الكشف عن الجرائم التي تستهدف الإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والعاملين فيها.

- توفير المعلومات للقيادة السياسية للاسترشاد بها في التخطيط واتخاذ القرارات.

الدفاع المدني

مهام جهاز الدفاع المدني (قانون الدفاع المدني الفلسطيني)

الأمن والحماية

التوافق على المهام التالية له:

- حماية الشخصيات الرسمية والقيادات الحكومية خلال تحركاتهم الداخلية وأثناء السفر للخارج.
- توفير الحماية للوفود الأجنبية.
- تأمين أماكن اللقاءات والاجتماعات الرسمية.
- متابعة امن وفحص المركبات التابعة للجهاز والشخصيات.
- حماية موكب الشخصيات وتحركاتهم داخل الوطن.
- توفير الحماية للشخصيات والزوار في معابر الوطن وتسهيل مهمة السفر.
- توفير الأماكن الآمنة لإيواء الشخصيات والقيادات الحكومية في حالة الطوارئ.
- وضع خطط الطوارئ لتتنقل واتصالات الشخصيات والقيادات الحكومية في حالة الطوارئ.

المخابرات العامة

تعريف المخابرات العامة

المخابرات العامة هيئة أمنية نظامية مستقلة تتبع الرئيس الفلسطيني، وتؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاته برئاسته وتحت قيادته، وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة عملها وتنظيم شؤونها كافة.

مهام جهاز المخابرات وفق قانون المخابرات العامة الفلسطينية

- اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من أية أعمال تعرض أمن وسلامة فلسطين للخطر واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد مرتكبيها وفقاً لأحكام القانون.
- الكشف عن الأخطار الخارجية التي من شأنها المساس بالأمن القومي الفلسطيني في مجالات التجسس والتآمر والتخريب أو أعمال أخرى تهدد وحدة الوطن وأمنه واستقلاله ومقدراته.
- التعاون المشترك مع أجهزة الدول الصديقة المشابهة لمكافحة أية أعمال تهدد السلم والأمن المشترك، أو أي من مجالات الأمن الداخلي، شريطة المعاملة بالمثل.

عقيدة قوى الأمن

- تنطلق عقيدة الأجهزة الأمنية وفق ما نص عليه القانون الأساسي (المادة 84) مع إضافة جملة "وحماية حقوقه المشروعة".

مرجعية قوى الأمن

- تكون مرجعية قوى الأمن وفقاً لم تم الاتفاق عليه في مهام الأجهزة الأمنية.

مجلس الأمن القومي

- يُرجع للمجلس التشريعي لإصدار قانون لمجلس الأمن القومي الفلسطيني.

آليات المساعدة العربية لبناء الأجهزة الأمنية

- تشكيل لجنة للاتصال وتوفير الاحتياجات المحددة.
- يقوم كل جهاز بتحديد احتياجاته وتقديم للجنة.
- استقبال الوفود الأمنية الزائرة بغرض تقديم المساعدة للأجهزة الأمنية على أن يكون محكوماً بضوابط المهمة وفق جدول زمني محدد.

—

رابعاً: المصالحة الوطنية

الاتفاق على الأهداف التالية:

- نشر ثقافة التسامح، والمحبة، والمصالحة، والشراكة السياسية، والعيش المشترك .
- حل جميع الانتهاكات التي نجمت عن الفلتان والانقسام بالطرق الشرعية والقانونية.
- وضع برنامج لتعويض المتضررين من الانقسام والعنف مادياً ومعنوياً.
- وضع الأسس والآليات الكفيلة بمنع تكرار الأحداث المؤسفة.
- تأمين الموازنات اللازمة لدعم إنجاز مهمة اللجنة من خلال صندوق وطني يمول عربياً.
- الإشراف على المصالحة الاجتماعية.
- تشكيل لجان فرعية في كافة المحافظات.

آليات ووسائل المصالحة

- الوقف الفوري لكل أشكال التحريض المتبادل والانتهاكات بمختلف أنواعها ومراقبة تنفيذ ذلك.
- عقد لقاءات جماهيرية موسعة تطل كل قطاعات المجتمع (المدارس، جامعات، تجمعات شعبية) وتنظيم حملات إعلامية هدفها إشاعة مناخ المصالحة والتسامح في المجتمع، وإشراك كافة المنابر الإعلامية بما في ذلك المساجد من أجل تحقيق هذا الهدف.

- إشراك كل من القوى السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمستقلين ولجان الإصلاح، في خلق بيئة المصالحة والتسامح والصفح العام.
- الاستماع إلى جميع ضحايا العنف الداخلي والفلتان الأمني، وتحديد الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بالمتضررين وذويهم.
- تحديد أسس التعويض المادي للمتضررين.
- بحث سبل تفعيل دور القانون في المحاسبة، والتوصيات بذلك لجهات الاختصاص.
- الزيارات الميدانية وإجراء الاستقصاءات اللازمة.
- المتابعة مع الجهات المعنية ومطالبتها بالحزم في مواقفها لوقف عملية اخذ القانون باليد والمحاسبة الصارمة لمنع كل ذلك.
- العمل على رفع الغطاء التنظيمي والعشائري والعائلي عن كل من يرتكب الاعتداءات على الناس وممتلكاتهم.
- إصدار ميثاق شرف يؤكد على تحريم الاقتتال الداخلي، ووضع آلية متابعة ذلك.
- القيام بجولات عربية لتسهيل مهام لجنة المصالحة، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

تشكيل لجنة المصالحة من الآتي:

- رئيس اللجنة (بالتوافق)
- نائب رئيس
- أمين سر
- أمين صندوق
- الأعضاء

تشكيل وحدة استشارية للمعالجات القضائية، بالتنسيق مع الجهات المختصة وهي:

- وحدة التعبئة والإعلام
- وحدة الشكاوي والمظالم
- وحدة العلاقات العامة
- وحدة حصر الأضرار
- وحدة التوجيه لقضائية (القضاء النظامي - القضاء الشرعي - القضاء العشائري)

اعتبار أن الأفراد الذي لحق بهم أذى بمختلف أنواعه أثناء مرحلة المواجهات الداخلية ضحايا العنف، وان تتحمل السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية معالجة قضاياهم، بمتابعة ومشاركة من لجنة المصالحة الوطنية، وينطبق على الجرحى ما ينطبق على الضحايا.

وبناء على ذلك فان الذين لحق بهم أذى بمختلف أنواعه بسبب أعمال جنائية فردية، يتحمل الجاني مسؤولية ذلك وتتخذ بحقه الإجراءات القضائية الملائمة، أما الذين لحق بهم أذى بمختلف أنواعه على خلفية الصراع السياسي يتحمل التنظيم المتسبب بالأذى مسؤوليته، دون تحميل المسؤولية للأفراد، وتجرى معالجة آثار ذلك بمشاركة وطنية من الجميع، وبما يحقق العدالة للمتضررين.

لكل مواطن حق ثابت أو منقول سلب منه ويشكل ملكية له، يجب أن يتقدم إلى لجنة الشكاوي والمظالم لإعادة حقوقه كاملة.

آليات لجنة المصالحة

تعمل لجنة المصالحة من خلال الآليات التالية:

- تجتمع اللجنة عقب توقيع اتفاقية الوفاق الوطني لتوزيع المهام بين أعضائها حسب الهيكلية المتفق عليها.
- الحصول على مقر مركزي مناسب في مدينة غزة.
- البدء فوراً بتشكيل لجان فرعية في المحافظات داخل الضفة وغزة، لمساعدة اللجنة العليا في تنفيذ مهامها.
- تحديد الكادر الوظيفي الضروري لتشكيل وحدات العمل المتفق عليه.
- الإسراع في تنظيم مؤتمر شعبي للمصالحة والتسامح يمثل انطلاقة لعملها، وإعلان العمل لميثاق الشرف.
- تشريع اللجنة فور تشكيلها بممارسة مهامها.
- الاعلان عبر كافة الوسائل الاعلامية عن بدء اعمال اللجنة، والاعلان عن اماكن مقراتها، آلية عملها وتنفيذها.
- وضع موازنة ضرورية لانجاح اعمالها، وتسعى لتأمين هذه الموازنة الضرورية اللازمة من جهة الاختصاص.
- ترفع اللجنة تقريرها للجهات المختصة للتنفيذ بعد تجميع المعلومات الضرورية المتعلقة بالمواطنين الذين تعرضوا للانتهاكات والاضرار وسبل علاجها.

ميثاق الشرف الخاص بالمصالحات الوطنية

تم الاتفاق على ميثاق شرف خاص بالمصالحة الوطنية الفلسطينية (الملحق "أ")

خامساً: اللجنة المشتركة

لتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني

تشكيل اللجنة

تشكل اللجنة من (16 عضواً) من حركتي فتح وحماس والفصائل والمستقلين تسمى كل من فتح وحماس (8 أعضاء) ويصدر السيد الرئيس "محمود عباس" مرسوماً رئاسياً بتشكيلها بعد التوافق على أعضائها.

مرجعية اللجنة

الرئيس الفلسطيني محمود عباس "أبو مازن" هو مرجعية اللجنة بصفته رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

الإطار القانوني للجنة

تكون اللجنة إطاراً تنسيقياً ليست لديها أية التزامات أو استحقاقات سياسية، وتبدأ عملها فور توقيع اتفاقية الوفاق الوطني، وينتهي عملها في أعقاب إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة.

مهام اللجنة

تتولى اللجنة المشتركة تنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني المقرر تطبيقها في الوطن من خلال التعامل مع الجهات المعنية المختلفة، بما في ذلك الآتي:

- تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني.
- الإشراف على معالجة قضايا المصالحة الداخلية الفلسطينية.
- متابعة عمليات إعادة الأعمار في قطاع غزة.

توحيد مؤسسات السلطة الوطنية بالضفة والقطاع

يتم توحيد مؤسسات السلطة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالتنسيق مع جهات الاختصاص معتمدةً في ذلك على مبدأ الشراكة والتوافق الوطني وتعزيز الوحدة الوطنية، انسجاماً وتنفيذاً لنتائج ومقررات اتفاقية الوفاق الوطني، وخاصةً معايير ونتائج عمل اللجنة الإدارية القانونية.

تسوية أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية

إعادة أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي أُغلقت أو صودرت لما كانت عليه، قبل 14 حزيران عام 2007 في الضفة الغربية وقطاع غزة فور توقيع اتفاقية الوفاق الوطني، والعمل على إعادة ممتلكاتها وتعويضها عن خسائرها نتيجة ذلك.

- تسوية أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية وفقاً للقوانين المعمول بها قبل 14 حزيران 2007.
- معالجة وتسوية أوضاع الموظفين المنتدبين للعمل بالجمعيات والمؤسسات الأهلية حسب القانون.
- لا يجوز مصادرة أموال الجمعيات أو المؤسسات إلا بقرار قضائي.

معالجة القضايا المدنية والمشاكل الإدارية الناجمة عن الانقسام

ان معالجة القضايا المدنية التي نتجت عن الانقسام (بعد 14 حزيران 2007) بجل مشاكل العاملين الذين تضرروا من الانقسام واستعادة وحدة المؤسسات الحكومية والدستورية، والحفاظ على استقلال القضاء، وعودة العمل في هذه المؤسسات وفقا للقانون الاساسي والقوانين ذات الصلة والتوافق الوطني، وحل الآثار التي ترتبت على القرارات التي صدرت بعد هذا التاريخ، ركيزة أساسية لإنهاء الانقسام ولتحقيق الوحدة الوطنية وتثبيتها.

تشمل هذه القضايا تعيينات الموظفين وترقياتهم والفصل ووقف الراتب والتقلات في المؤسسات والادارات الحكومية، والمراسيم والقرارات الرئاسية والحكومية المختلف عليها ذات الصلة.

تشكيل لجنة ادارية قانونية تجمع بين خبراء اداريين وخبراء قانونيين متخصصين يقومون بدراسة القضايا المذكورة اعلاه واقتراح سبل معالجتها، وتقدم اللجنة نتائج اعمالها للجهات التنفيذية المختصة -في موعد اقصاه اربعة اشهر من بدء تشكيلها- التي تقوم بتنفيذها على اساس القانون الاساسي والقوانين ذات الصلة.

تقوم هذه اللجنة بعملها وفقا للاسس والمبادئ التالية:

- الالتزام بالقانون الاساسي المعدل للعام 2005، وبالقوانين والانظمة واللوائح ذات الصلة المقررة قبل 14 حزيران 2007.
- تحقيق العدالة والانصاف دون التمييز بين المواطنين وعدم الاجحاف بحقوق الافراد الذين تضرروا نتيجة للانقسام.
- التاكيد على مبدأ الشراكة لابناء الشعب الفلسطيني في مؤسسات السلطة وعلى اساس الكفاءة والموائمة بين الموظف والوظيفة التي يرشح لشغلها.
- مراعاة الامكانيات والمواد المالية المتاحة وانعكاسها على الموازنة العامة، وعلى الهياكل الادارية والتنظيمية للمؤسسات الحكومية وسياسات التوظيف المقررة، وبما يعالج التضخم الوظيفي في المؤسسات الحكومية.
- تشكيل لجنة قانونية مختصة بصلاحيات تتشكل من مجموعة قضاة مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة تفصل في المظالم والشكاوى والتظلمات التي يرفعها الأفراد والمؤسسات والهيئات للاعتراض على اي قرارات صدرت بحقهم، دون الاجحاف بحق الأفراد والمؤسسات والهيئات في اللجوء الى القضاء حسب القانون.
- تتبع جميع الهيئات والسلطات مرجعيتها التي يحددها القانون الاساسي وفق القانون الذي ينظم عملها، وتصوب اوضاعها وفق القوانين المعمول بها بما لا يتعارض مع القانون الاساسي.
- عودة جميع الموظفين المدنيين بالصفة وقطاع غزة الذين كانوا على رأس عملهم قبل 14-6-2007 الى وظائفهم، بما في ذلك المفصولين والمتغييبين على خلفية الأنقسام مع الحفاظ على

كامل حقوقهم وسحب والغاء قرارات الفصل، ويكون ذلك فور بدء تنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني، وتكون العودة وفق الآلية التي ستوصى بها اللجنة الادارية القانونية المشكلة وخلال المدة المقررة لعملها.

- الالتزام بعدم القيام باية تعديلات او تعيينات جديدة لحين انتهاء عمل اللجنة الادارية القانونية المشكلة بموجب هذه الاتفاقية.

سادساً: المعتقلون

في اطار التوافق على ضرورة حل مشكلة المعتقلين من كل الفصائل الفلسطينية ، وتأكيداً لمبادئ تحريم الاعتقال على خلفية الانتماء السياسي او دون اجراءات قضائية، فقد تم الاتفاق على حل هذه المشكلة من خلال الآليات المحددة التالية:

- تقوم كل من حركتي فتح وحماس بتحديد قوائم المعتقلين طبقاً لآخر موقف، ويتم تسليم مصر ومؤسسة حقوقية (يتفق عليها) نسخة منها بعد التحقق منها (تثبيت الأعداد والأسماء) قبل توقيع اتفاقية الوفاق الوطني.
- يقوم كل طرف بالأفراج عن المعتقلين الموجودين لديه من كافة الفصائل فور توقيع الاتفاقية.
- في اعقاب عملية الافراج عن المعتقلين، يقوم كل طرف بتسليم مصر قائمة تتضمن اسماء اولئك المعتقلين المتعذر الافراج عنهم وحيثيات عدم الافراج عنهم، ورفع تقارير بالموقف لقيادتي فتح وحماس.
- بعد توقيع الاتفاقية تستمر الجهود المبذولة بمشاركة مصرية لاغلاق ملف الاعتقالات نهائياً.

ميثاق الشرف للمصالحة الوطنية الفلسطينية

جسد الشعب الفلسطيني عبر تاريخه الطويل شخصيته الوطنية من خلال ما قدمه من قوافل الشهداء والجرحى والمعتقلين دفاعاً عن ارضه وقضيته ومقدساته، فشعبنا الذي استحق كل تقدير يعيش الآن ظروفًا بالغة الصعوبة.

وتقديراً منا لتلك الظروف ،وايماناً بضرورة وجود جبهة داخلية متماسكة نسعى من خلالها لتحقيق اهداف شعبنا، والدفاع عن حقوقه وتحرير ارضنا واستعادة حقوقنا، ونظراً للآثار السلبية التي اوجدتها حالة الانقسام، فاننا في لجنة المصالحة الوطنية المنبثقة عن مؤتمر الحوار الفلسطيني اتفقنا على العمل والالتزام ببنود ميثاق الشرف هذا.

وتأكيداً على رغبتنا في انهاء حالة الانقسام وعلاج تداعياته، ولحماية جبهتنا الداخلية ومنعاً لتكرار الأحداث المؤسفة يتضمن ميثاق الشرف المبادئ التالية:

- التأكيد على حرمة الاقتتال الداخلي والبعد عن الصدام المسلح مهما كانت الأسباب ومهما بلغت حدة الخلافات.
 - التأكيد على المبدأ العام الذي اصطلح الفلسطينيون عليه طوال الوقت، وهو ان الحوار يجب ان يظل الوسيلة الوحيدة للتخاطب بينهم، وحل الخلافات التي تنشأ بينهم.
 - تحريم الاعتقال ووقف المطاردات والملاحقات على خلفية الانتماء السياسي.
 - لا يجوز اعتقال اي فرد دون وجود اوامر قضائية او اذن من النيابة.
 - منع اللجوء للتعذيب في حالة الاعتقال وضرورة احترام حقوق المعتقل وعدم اهانتة.
 - تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه وتوفير كافة الوسائل القانونية له.
 - تحريم كل اشكال الاعتداء على الارادة والممتلكات.
 - رفع الغطاء التنظيمي والعائلي والعشائري على كل فرد يتجاوز القانون والاعراض.
 - احترام استقلالية القضاء وقرارته وعدم التدخل فيه وابعاده عن اي تجاذبات سياسية وحزبية.
 - ضرورة احترام القوانين المعمول بها، والتأكيد على ان الجميع متساوون امام القانون.
 - صون الحريات العامة والخاصة للأفراد والجماعات.
 - التاكيد على حرية الصحافة والتعبير عن الرأي.
 - التاكيد على منع اي شكل من اشكال التحريض الاعلامي والمجتمعي.
 - التاكيد على الشراكة السياسية ومبدأ التداول السلمي للسلطة.
 - حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتصدي للاحتلال والعدوان.
 - الحفاظ على المقاومة وسلاحها في مواجهة المحتل وعدم الزج به في الصراعات العائلية والعشائرية والفصائلية.
 - ضمان حق العمل للجميع على اساس الكفاءة والمهنية.
 - رفض سياسة الفصل والاقصاء الوظيفي وقطع الرواتب بسبب الانتماء السياسي.
- اننا اذ نقدم هذه الوثيقة هدية لشعبنا فاننا ندعو الله سبحانه وتعالى ان يوفق شعبنا وقياداته للحفاظ على وحدته والدفاع عن حقوقه.
- التحية لشهدائنا الابرار**
الحرية لاسرانا الابطال
الشفاء العاجل لجرحانا
لجنة المصالحة الوطنية المنبثقة

عن مؤتمر الحوار الفلسطيني

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع

بشأن التفاهات حول المصالحة الوطنية الفلسطينية

تحت رعاية مصرية اجتمع وفدا حركتي "فتح وحماس بالقاهرة يوم 2011/4/27، لبحث القضايا الخاصة بإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة، وعلى رأسها الملاحظات الخاصة بما ورد باتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني لعام 2009.

اتفق الطرفان على أن تكون التفاهات التي تمت بشأن هذه الملاحظات خلال المباحثات ملزمة للطرفين عند تطبيق اتفاق الوفاق الوطني الفلسطيني.

تتمثل التفاهات التي اتفقت عليها حركتا فتح وحماس في الآتي:

1. الانتخابات

• لجنة الانتخابات:

اتفق الطرفان، فتح وحماس، على تحديد أسماء أعضاء لجنة الانتخابات المركزية بالاتفاق مع الفصائل الفلسطينية، على أن ترفع للرئيس ليصدر مرسومًا بتشكيل هذه اللجنة.

• محكمة الانتخابات:

اتفق الطرفان، فتح وحماس، على ترشيح ما لا يزيد عن (12) من القضاة لعضوية محكمة الانتخابات، على أن ترفع إلى الرئيس الفلسطيني لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتشكيلها بالاتفاق مع الفصائل الفلسطينية.

• توقيت الانتخابات:

تجري الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني الفلسطيني متزامنة بعد عام من تاريخ توقيع اتفاقية الوفاق الوطني، من جانب الفصائل والقوى الفلسطينية.

2. منظمة التحرير الفلسطينية:

اتفقت حركتا فتح وحماس على أن تكون مهام وقرارات الإطار القيادي المؤقت غير قابلة للتعطيل، وبما لا يتعارض مع صلاحيات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

3. الأمن:

التأكيد على أن تشكيل اللجنة الأمنية العليا التي يصدر الرئيس الفلسطيني مرسوما بشأنها وتتكون من ضباط مهنيين تكون بالتوافق.

4. الحكومة

• تشكيل الحكومة:

اتفقت حركة فتح وحماس على تشكيل الحكومة الفلسطينية وتعيين رئيس الوزراء والوزراء بالتوافق.

• مهام الحكومة:

- 1) تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني الفلسطيني.
- 2) الإشراف علي معالجة قضايا المصالحة الداخلية الفلسطينية الناتجة عن حالة الانقسام.
- 3) متابعة عمليات إعادة إعمار قطاع غزة وإنهاء الحصار.
- 4) متابعة تنفيذ ما ورد في اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني.
- 5) معالجة القضايا المدنية والمشاكل الإدارية الناجمة عن الانقسام.
- 6) توحيد مؤسسات السلطة الوطنية بالضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.
- 7) تسوية أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية والخيرية.

5. المجلس التشريعي:

اتفق الطرفان على تفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني حسب القانون الأساسي.

حركة حماس
موسى ابو مرزوق

حركة فتح
عزام الاحمد